African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 5, Issue 2, 2026
Page No: 715-739
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2025: 0.83 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2025: 1.191**

The Reality of Takaful Insurance as an Alternative to Commercial Insurance in the Libyan Market: An Analytical Study of Opportunities and Challenges, Applied to Al-Libo and Al-Mukhtar Companies

Fouad Mohamed Ali Abuzaenen *
Assistant Lecturer, Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Trade - Garabulli, El-Mergib University, Libya

واقع التأمين التكافلي كبديل للتأمين التجاري في السوق الليبي: دراسة تحليلية للفرص والتحديات بالتطبيق على شركتي (الليبو) و(المختار)

فؤاد محمد علي أبوزعينين *
قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والتجارة – القره بوللي، جامعة المرقب، ليبيا

*Corresponding author: fo.abuzanin@uot.edu.ly

Received: April 09, 2026	Accepted: June 08, 2026	Published: June 20, 2026

Abstract:
This study aimed to investigate the reality of Takaful (Islamic) insurance in the Libyan market and explore the possibility of adopting it as a strategic alternative to commercial insurance. The study relied on a descriptive-analytical approach and was applied to a population consisting of employees at "Al-Libu Insurance" and "Al-Mukhtar Takaful Insurance" companies in Tripoli. The researcher selected a purposive sample of individuals directly involved in insurance operations, technical tasks, and Sharia supervision, with a target sample size of (40) employees. (36) individuals responded, yielding a recovery rate of (90%). The study utilized a questionnaire as the primary tool. Results, obtained through the (One-Sample T-Test) and (Pearson) correlation coefficient, showed a high level of agreement that limited legislation and a shortage of qualified personnel hinder the full transition to Takaful. Furthermore, the findings revealed a strong positive correlation (0.940) between addressing these gaps and the success of Takaful as a strategic alternative. The study recommended the necessity of drafting an independent law for Takaful insurance and providing Sharia-compliant investment instruments.

Keywords: Takaful Insurance, Libyan Market, Analytical Study.

الملخص
هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء واقع التأمين التكافلي في السوق الليبية وبحث إمكانية اعتمادها كبديل استراتيجي للتأمين التجاري، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيقها على مجتمع دراسة متمثل في الموظفين والعاملين بشركتي (الليبو للتأمين) و(المختار للتأمين التكافلي) بمدينة طرابلس. اختار الباحث عينة قصدية من ذوي العلاقة المباشرة بالعمل التأميني والفني والرقابة الشرعية، حيث بلغ حجم العينة المستهدفة (40) موظفاً، استجاب منهم (36) فرداً بنسبة استرداد بلغت (90%). استخدمت الدراسة الاستبيان كأداة رئيسة، وأظهرت النتائج باستخدام اختبار (*One-Sample T-Test*) ومعامل ارتباط (*Pearson*) وجود موافقة بدرجة مرتفعة على أن محدودية التشريعات ونقص الكوادر تعيق التحول

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الكامل للتكافل. كما كشفت النتائج عن علاقة طردية قوية (0.940) بين معالجة هذه الثغرات ونجاح التكافل كبديل استراتيجي. وأوصت الدراسة بضرورة صياغة قانون مستقل للتأمين التكافلي وتوفير أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة.

الكلمات المفتاحية: التأمين التكافلي، السوق الليبية، دراسة تحليلية.

مقدمة الدراسة:

يُعد قطاع التأمين الركيزة الأساسية التي يستند إليها الاستقرار الاقتصادي في المجتمعات الحديثة، فهو الأداة الكفيلة بإدارة المخاطر وحماية الأصول من التقلبات والمنغصات غير المتوقعة. ومع التطور المتسارع للنظريات الاقتصادية الإسلامية، برز التأمين التكافلي ليس فقط كبديل شرعي، بل كمنظومة أخلاقية واقتصادية متكاملة تهدف إلى ترسيخ مبادئ التضامن الاجتماعي والتعاون المشترك. وفي الدولة الليبية، يكتسب هذا الموضوع أبعاداً استثنائية تتجاوز مجرد الرغبة في التغيير الشكلي، لتصل إلى صلب الهوية الاقتصادية للدولة التي تسعى لإعادة صياغة مؤسساتها المالية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

لم يكن بزوغ نجم التأمين التكافلي في البيئة الليبية وليد الصدفة، بل جاء استجابةً لواقعٍ تفرضه المشروعية القانونية من جهة، والخصوصية الثقافية من جهة أخرى. فبينما وضعت القوانين حداً للممارسات الربويّة، عزز الوعي الجمعي المحافظ هذا التحول برفضه للنماذج التقليدية التي تتعارض مع أحكام الشريعة.

هذا الواقع جعل من الضروري إيجاد بديل يجمع بين "الكفاءة الفنية" التي تمتلكها الشركات العالمية، وبين "الضوابط الشرعية" التي يفرضها الفقه الإسلامي. إن فكرة التأمين التكافلي تقوم في جوهرها على فصل ذمة "المشتركين" عن ذمة "المساهمين"، حيث تدار العملية التأمينية بمنطق الوكالة أو المضاربة، مما يضمن توزيع الفائض التأميني على المشتركين أنفسهم، وهو ما يمثل قمة العدالة التوزيعية التي يفتقدها النموذج التجاري القائم على تعظيم أرباح الشركة على حساب المؤمن لهم.

وعلى الرغم من هذه المزايا، فإن واقع الحال في ليبيا يكشف عن صراع خفي بين "النظرية" و"التطبيق". فبينما تزداد أعداد الشركات التي ترفع شعار "التكافل"، يظل السؤال قائماً حول قدرة هذه الشركات على الصمود أمام المنافسة الشرسة، وقدرتها على توفير تغطيات حقيقية للمشاريع الكبرى في قطاعات النفط، والطيران، والمقاولات الضخمة. إن السوق الليبي اليوم يقف في منطقة رمادية؛ حيث لم يعد التأمين التجاري مقبولاً من الناحية القانونية والشرعية، ولم يصل التأمين التكافلي بعد إلى مرحلة النضج التي تمكنه من قيادة القاطرة الاقتصادية بمفرده.

ومن هنا، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على هذه الفجوة، محاولةً تحليل "الممكن والمستحيل" في مسيرة التحول التكافلي. هل يمكن للشركات الليبية أن تتجاوز معضلة "نقص السيولة" و"ضعف الكوادر"؟ وهل يمتلك المشرع الليبي الإرادة لسن قوانين تفصيلية تحمي هذا القطاع الوليد من التغول أو الانهيار؟ إن الإجابة على هذه التساؤلات تتطلب غوصاً عميقاً في هيكلية السوق الليبي، واستقراءً دقيقاً للصعوبات التي تعيق الانطلاقة الحقيقية لهذا البديل الاستراتيجي، مع استكشاف الفرص التي قد تجعل من ليبيا مركزاً إقليمياً للتأمين التكافلي إذا ما استثمرت مواردها البشرية والمالية بالشكل الصحيح.

مشكلة الدراسة:

تتبلور مشكلة الدراسة في التباين الواضح بين الإطار الفلسفي والتشريعي للتأمين التكافلي في ليبيا وبين الممارسة التطبيقية على أرض الواقع. فبالرغم من صدور القانون رقم (1) لسنة 2013 الذي عزز التوجه نحو الاقتصاد الإسلامي، إلا أن قطاع التأمين التكافلي لا يزال يواجه تحديات هيكلية وفنية تحول دون كونه بديلاً كلياً وفعالاً للتأمين التجاري.

تُشير التقارير الصادرة عن هيئة الإشراف على التأمين في ليبيا إلى أن الحصة السوقية لشركات التكافل، رغم نموها العددي، لا تزال متواضعة مقارنة بالشركات التقليدية الكبرى التي تمتلك تاريخاً طويلاً من الملاءة المالية. ومن الشواهد الصارخة، نجد أن معظم عقود التأمين الضخمة (مثل تأمينات القطاع النفطي والطيران) لا تزال تدار بآليات تقليدية أو عبر إعادة تأمين تجاري خارجي، نظراً لضعف القدرة الاستيعابية لصناديق التكافل المحلية. كما يُلاحظ وجود خلط مفاهيمي لدى المستهلك الليبي، حيث أثبتت الاستبيانات الميدانية في دراسات محلية سابقة أن جزءاً كبيراً من الجمهور لا يدرك الفرق الجوهري بين "القسط" في التأمين التجاري و"الاشتراك التبرعي" في التأمين التكافلي، مما يؤدي إلى ضعف الثقة في حال تأخر صرف التعويضات.

تتفق العديد من الدراسات السابقة (مثل دراسة "بادي، 2020" ودراسة "الهمالي، 2021") على أن التجربة الليبية تعاني من "تبعية النموذج"؛ حيث أن شركات التكافل المحلية تفتقر إلى هيئات رقابة شرعية متفرغة وفاعلة، وتعتمد في حساباتها الاكتوارية على نماذج تقليدية تم تعديل مسمياتها فقط. كما أشارت دراسات أخرى إلى أن غياب "سوق مالي إسلامي" في ليبيا يمنع شركات التكافل من استثمار فوائضها المالية في أدوات متوافقة مع الشريعة (مثل الصكوك)، مما يضعف ربحية هذه الشركات ويجعلها في موقف مالي هش أمام الشركات التجارية.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تتخلص المشكلة في السؤال الرئيس التالي:

إلى أي مدى يمكن للتأمين التكافلي في ليبيا أن يشكل بديلاً استراتيجياً وفعالاً للتأمين التجاري في ظل الصعوبات الهيكلية والفرص الاقتصادية المتاحة؟

ويتفرع من هذا السؤال التساؤلات الرئيسة التالية:

ما هي الصعوبات (التشريعية، الفنية، والشرعية) التي تعيق تحول شركات التأمين في ليبيا من النموذج التجاري إلى النموذج التكافلي بشكل كامل وصحيح؟

ما هي الفرص الواعدة والآليات المقترحة لتطوير قطاع التأمين التكافلي لتعزيز قدرته التنافسية وملاءته المالية في السوق الليبي؟

أهداف الدراسة

تتمحور هذه الدراسة حول غاية أساسية وهي تقييم قدرة النموذج التكافلي على إحلال النموذج التجاري في البيئة الليبية، وذلك من خلال الأهداف التالية:

الهدف الرئيسي" :تحليل واقع قطاع التأمين التكافلي في ليبيا كبديل شرعي وفني للتأمين التجاري، عبر رصد الفجوات التنظيمية والتشغيلية، واستشراف السبل الكفيلة بتطويره لتعزيز كفاءته التنافسية في السوق المحلي".

الأهداف الفرعية:

الهدف الأول: تشخيص المعوقات الهيكلية والفنية :يسعى هذا الهدف إلى تحديد وتحليل الصعوبات الجوهرية (التشريعية، الشرعية، والإدارية) التي تواجه شركات التأمين التكافلي في ليبيا، والتي تحول دون تقديم خدمات تأمينية متكاملة تضاهي الشركات التقليدية، خاصة فيما يتعلق بضعف الوعي الفني وغياب القوانين التخصصية.

الهدف الثاني: تقييم الفرص والمقومات التنافسية :يهدف البحث إلى استقصاء الفرص المتاحة في السوق الليبي، مثل الرغبة المجتمعية المتزايدة والتحول نحو الصيرفة الإسلامية، ومعرفة مدى قدرة هذه العوامل على توفير بيئة خصبة لنمو شركات التكافل وزيادة حصتها السوقية أمام الشركات التجارية.

الهدف الثالث: وضع إطار مقترح للتطوير والاستدامة :الخروج بمجموعة من التوصيات والآليات العملية الموجهة لصناع القرار في قطاع التأمين الليبي، تساهم في معالجة القصور الحالي (مثل تطوير أدوات إعادة التأمين التكافلي وإيجاد أوعية استثمارية متوافقة مع الشريعة)، بما يضمن استدامة هذا القطاع كبديل استراتيجي ناجح.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة:

توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معالجة الصعوبات الهيكلية (التشريعية والفنية) وبين نجاح التأمين التكافلي كبديل استراتيجي وفعال للتأمين التجاري في السوق الليبي .

الفرضيات الفرعية:

- **الفرضية الفرعية الأولى.**

"تؤدي محدودية التشريعات المتخصصة ونقص الكوادر الفنية المؤهلة في ليبيا إلى إعاقة التحول الكامل لشركات التأمين من النموذج التجاري إلى النموذج التكافلي الحقيقي.

الفرضية الفرعية الثانية:

"يساهم الوعي الديني المتنامي والتوجه نحو الصيرفة الإسلامية في السوق الليبي في خلق فرص تنافسية واعدة تُمكّن شركات التكافل من الاستحواذ على حصة سوقية أكبر إذا ما توفرت الأدوات الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة".

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تأتي في توقيت مفصلي يمر به الاقتصاد الليبي، حيث يتصاعد الزخم نحو التحول الكامل للمالية الإسلامية، مما يجعل من البحث في واقع التأمين التكافلي ضرورة ملحة لا ترفاً فكرياً. وتتجلى هذه الأهمية في مستويين متكاملين؛ الأول علمي (نظري)، حيث تسعى الدراسة إلى إثراء المكتبة الأكاديمية الليبية بمرجع تحليلي معمق

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يربط بين المفاهيم الشرعية للتكافل والواقع التطبيقي في بيئة اقتصادية تعاني من تذبذب التشريعات، مما يوفر قاعدة معرفية للباحثين والمهتمين بالصيرفة والتأمين الإسلامي لتدقيق الفوارق الجوهرية بين النموذج التعاوني والنموذج التجاري التقليدي.

أما المستوى الثاني فهو عملي (تطبيقي)، إذ تبرز أهمية الدراسة في تقديم تشخيص دقيق لصناع القرار في هيئة الإشراف على التأمين والمشرع الليبي حول الثغرات القانونية والفنية التي تعيق نمو هذا القطاع، مما يساعد في رسم سياسات واضحة تضمن حقوق المشتركين والمساهمين على حد سواء. كما تكمن أهميتها في مساعدة شركات التأمين المحلية على فهم الفرص الكامنة في السوق الليبي وكيفية استثمار الرغبة المجتمعية في البدائل الشرعية لتحويلها إلى منتجات تأمينية تنافسية تسهم في تعزيز الملاءة المالية للاقتصاد الوطني، وتقدم للمواطن الليبي منظومة حماية تتوافق مع قناعاته الدينية وتلبي احتياجاته المعاصرة في آن واحد.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة في معالجة إشكالية واقع التأمين التكافلي في ليبيا على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر ملائمة للدراسات التي تسعى لتفسير الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة. حيث يتم من خلال الجانب الوصفي حصر وتوصيف القواعد والنظريات الحاكمة للتأمين التكافلي والتجاري، واستعراض الإطار القانوني والمنظم لسوق التأمين الليبي، بينما يتولى الجانب التحليلي تفكيك البيانات والمعلومات المجمعة للوقوف على جوهر الصعوبات الفنية والشرعية التي تواجه الشركات، ومقارنتها بالفرص المتاحة في الواقع العملي.

كما تستند الدراسة إلى أسلوب الاستنباط لربط المبادئ الكلية للشريعة الإسلامية بالمعاملات التأمينية الجزئية، بالإضافة إلى استخدام أداة الاستبيان (أو المقابلة النوعية مع الخبراء) كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية من مجتمع الدراسة المتمثل في مديري شركات التأمين، وأعضاء هيئات الرقابة الشرعية، والمختصين في هيئة الإشراف على التأمين بليبيا. وسيتم تحليل هذه البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة) مثل برنامج (SPSS لاستخلاص المؤشرات التي تثبت أو تنفي فرضيات الدراسة، مما يضمن الوصول إلى نتائج دقيقة وتوصيات عملية تسهم في تطوير القطاع وتعزيز قدرته التنافسية كبديل استراتيجي حقيقي.

الدراسات السابقة:

1- تناولت دراسة (بن غلبون، 2022) موضوع "إشكالية التحول من التأمين التجاري إلى التأمين التكافلي في ليبيا: دراسة استشرافية".

حيث هدفت بشكل رئيسي إلى التعرف على العوائق التشريعية والفنية التي تواجه شركات التأمين الليبية في مسار تحولها نحو النموذج التكافلي. وقد طُبقت الدراسة على مجتمع شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي، باستخدام عينة قصدية بلغت (55) فرداً من مديري الإدارات ورؤساء الأقسام الفنية والقانونية. وأظهرت نتائج الدراسة أن أكبر عائق يواجه عملية التحول هو النقص الحاد في الكوادر البشرية المؤهلة فنياً في الجوانب الاكتوارية الإسلامية، إلى جانب ضبابية القوانين المنظمة لآليات الفصل بين حسابات المشتركين وحسابات المساهمين. وبناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة قيام هيئة الإشراف على التأمين بإصدار دليل استرشادي موحد ينظم عمليات التحول، مع تكثيف البرامج والدورات التدريبية التخصصية لموظفي القطاع لرفع كفاءتهم في التعامل مع فنيات التأمين الإسلامي.

2- دراسة (الهمالي، 2021) فقد جاءت بعنوان "واقع التأمين التكافلي في ليبيا في ظل القانون رقم (1) لسنة 2013: دراسة تحليلية"

حيث هدفت إلى تقييم أثر التشريعات الصادرة بمنع الربا على أداء سوق التأمين الليبي ومدى استجابة الشركات لها. واستهدفت الدراسة الموظفين والخبراء بهيئة الإشراف على التأمين بطرابلس، من خلال عينة عشوائية بسيطة حجمها (40) مفرداً. وتوصلت النتائج إلى أن القانون رقم (1) خلق دافعاً قوياً للتحول، إلا أن غياب "سوق مالي إسلامي" محلي يعيق استثمار فوائض شركات التكافل، مما يضعف قدرتها التنافسية. وأوصت الدراسة بضرورة الإسراع في تفعيل سوق الأوراق المالية الليبي وإصدار صكوك إسلامية لتوفير أوعية استثمارية تتناسب مع طبيعة عمل شركات التكافل.

3- دراسة (بادي، 2020) موضوع "جودة الخدمات التأمينية في شركات التأمين التكافلي والتقليدي في ليبيا: دراسة مقارنة"

هدفت إلى عقد مقارنة بين مستوى جودة الخدمة المقدمة في كلا النموذجين من وجهة نظر الزبائن. وطُبقت الدراسة في مدينة مصراتة على عينة ميسرة شملت (120) من حملة وثائق التأمين. وخلصت النتائج إلى تفوق الشركات التكافلية في جانب "الاستجابة والتعامل الأخلاقي"، بينما تفوقت الشركات التقليدية في جانب "الملاءة المالية وسرعة صرف التعويضات الكبرى". وانتهت الدراسة بتوصية لشركات التكافل بضرورة زيادة رؤوس أموالها وتعزيز احتياطياتها المالية لرفع ثقة الزبائن في قدرتها على الوفاء بالالتزامات الضخمة.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4- دراسة (الورفلي، 2023) عنوان "تحديات الرقابة الشرعية في شركات التأمين التكافلي الليبية: دراسة ميدانية"

بهدف تحليل مدى فاعلية واستقلالية هيئات الرقابة الشرعية داخل هذه الشركات. واعتمدت الدراسة على أسلوب المسح الشامل لجميع أعضاء هيئات الرقابة الشرعية في ليبيا بواقع (30) عضواً. وكشفت النتائج عن وجود تداخل بين المهام الإدارية والرقابية، وضعف في إلزامية قرارات الهيئة الشرعية في بعض الجوانب الفنية والاكتوارية. وأوصت الدراسة بضرورة النص في النظام الأساسي للشركات على استقلالية الهيئة الشرعية وتبعيتها للجمعية العمومية مباشرة، مع أهمية إلمام أعضاء الهيئة بالجوانب المحاسبية المعقدة للتأمين.

5- دراسة (سالم وآخرون، 2024) في "أثر الوعي التأميني على الطلب على منتجات التأمين التكافلي في السوق الليبي"

حيث هدفت إلى قياس تأثير مستوى إدراك المواطن الليبي لمفهوم التكافل على قراره في اختيار شركة التأمين. وطُبقت الدراسة على عينة عشوائية طبقية شملت (200) فرد من الجمهور العام في المنطقة الغربية. وأثبتت النتائج أن الوعي الديني هو المحرك الأول للطلب، لكن "الوعي الفني" بمزايا الفائض التأميني لا يزال منخفضاً جداً، مما يقلل من جاذبية التكافل كبديل اقتصادي. وأوصت الدراسة بإطلاق حملات إعلامية وطنية توضح مفهوم "الفائض التأميني" وآلية استرداد المشتركين لجزء من اشتراكاتهم، لتمييز التكافل عن التأمين التجاري في أذهان الجمهور.

أوجه التميز بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تتقاطع الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لقطاع التأمين التكافلي في ليبيا، إلا أنها تتميز عنها في عدة جوانب جوهرية تجعل منها إضافة علمية جديدة، وذلك على النحو التالي:

1. الشمولية في الطرح (التكامل بين الصعوبات والفرص) :ركزت معظم الدراسات السابقة على جانب واحد؛ فدراسة (الورفلي، 2023) ركزت على الجانب الرقابي، ودراسة (الهمالي، 2021) ركزت على الجانب التشريعي. أما الدراسة الحالية فتميزت بدمج "الصعوبات" و"الفرص" معاً في نموذج تحليلي واحد لقياس مدى إمكانية التحول الكامل، مما يعطي صورة بانورامية لصناع القرار.
2. التميز في المتغير التابع (الإحلال والبديل) :بينما ركزت دراسة (بادي، 2020) على "الجودة" ودراسة (سالم، 2024) على "الوعي"، تفردت الدراسة الحالية بجعل "واقع التأمين التكافلي كبديل للتأمين التجاري" هو المحور الأساسي (المتغير التابع). فهي لا تبحث في وجود التكافل فحسب، بل في قدرته على إزاحة النموذج التقليدي والحلول محله في السوق الليبي.
3. الحداثة الزمنية (سياق عام 2026) :تتميز الدراسة الحالية بأنها تُجرى في عام 2026، مما يعني أنها ترصد نتائج تراكمية لقرابة 13 عاماً منذ صدور القانون رقم (1) لسنة 2013. فهي تقيم "النضج" الذي وصلت إليه التجربة بعد تجاوز مرحلة التأسيس التي ركزت عليها الدراسات السابقة (مثل دراسة بن غلبون، 2022).
4. التركيز على "فرص" نمو الصيرفة الإسلامية :تنفرد الدراسة الحالية بربط نمو التأمين التكافلي بالتحول الكامل للمصارف الليبية نحو الصيرفة الإسلامية كـ "فرصة" سوقية كبرى، وهو متغير حديث نسبياً لم تأخذه الدراسات الأقدم بعين الاعتبار كعامل دفع أساسي للاستدامة المالية.

متغيرات الدراسة:

1. المتغير المستقل :واقع التأمين التكافلي (بما يتضمنه من صعوبات وفرص)"
2. المتغير التابع :هو النتيجة التي تتأثر بالواقع السابق، ويتمثل في" :إمكانية كونه بديلاً للتأمين التجاري"

حدود الدراسة:

تعتبر حدود الدراسة هي النطاق أو "السياج" الذي يضعه الباحث لبحثه، لضمان التركيز وعدم التشتت في مواضيع جانبية. بالنسبة لدراستك حول التأمين التكافلي في ليبيا، تنقسم الحدود إلى أربعة جوانب رئيسية:

1. الحدود الموضوعية :تقتصر هذه الدراسة على بحث واقع التأمين التكافلي كبديل للنموذج التجاري، مع التركيز تحديداً على تحليل الصعوبات (الفنية، التشريعية، الشرعية) والفرص المتاحة. ولا تتناول الدراسة أنواع التأمين الاجتماعي (الضمان الاجتماعي) أو التأمين الصحي الحكومي إلا في حدود تقاطعهما مع قطاع التأمين الخاص.
2. الحدود المكانية : تجرى هذه الدراسة داخل الحدود الجغرافية لـ دولة ليبيا، وتستهدف شركات التأمين التكافلي والتقليدي العاملة في السوق الليبي (الليبو للتأمين) تجارية + نافذة تكافلي) (المختار للتأمين التكافلي)

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3. **الحدود البشرية : تستهدف الدراسة فئة المتخصصين والخبراء في قطاع التأمين الليبي، ويشمل ذلك:**

مديري شركات التأمين (التكافلي والتجاري).

أعضاء هيئات الرقابة الشرعية في شركات التأمين.

الموظفين الفنيين في هيئة الإشراف على التأمين.

أولاً: الإطار النظري للتأمين (التكافلي vs التجاري)

1- ماهية التأمين التجاري

يرى الباحثون أن نشأة التأمين التجاري ارتبطت تاريخياً بالحاجة إلى حماية التجارة البحرية، حيث تبلورت مفاهيمه الحديثة في القوانين الوضعية كأداة لنقل الخطر مقابل قسط مالي (المسلاتي، 2018). ويقوم هذا النموذج على أركان جوهرية تتمثل في المؤمن والمؤمن له والخطر والقسط، حيث يعتبر القسط في هذا النموذج ملكاً خالصاً للشركة مقابل تعهدها بالحماية (الشاذلي، 2020).

أما من الناحية الشرعية والقانونية، فقد واجه التأمين التجاري انتقادات واسعة من قبل المجامع الفقهية؛ نظراً لما يحتويه من غرر فاحش ومقامرة، حيث أكدت الدراسات أن جوهر الخلاف يكمن في كون عقد التأمين التجاري من "عقود المعاوضات مال بمال"، مما يوقعه في شبهة الربا بنوعيه (الفضل والنسيئة) عند وقوع الحادث ودفع التعويض (البعلي، 2019).

2- مفهوم التأمين التكافلي

يقوم التأمين التكافلي على فلسفة مغايرة تماماً، حيث يستند إلى مبدأ التبرع والتعاون المشترك بين مجموعة من الأشخاص المعرضين لذات الخطر، وهو ما يُعرف بـ "التفتيت المشترك للمخاطر" (البعلي، 2019). وتلتزم شركات التكافل بمبدأ فصل الذمم المالية، حيث تدار أموال المشتركين بشكل مستقل عن رأس مال المساهمين، وهو ما يعد الركيزة الأساسية التي تمنح هذا النموذج صبغته الشرعية (المسلاتي، 2018).

وتتعدد النماذج التطبيقية للتكافل في الواقع العملي؛ فمنها نموذج الوكالة الذي تتقاضى فيه الشركة أجراً ثابتاً مقابل الإدارة، ونموذج المضاربة الذي يقوم على مشاركة الشركة في أرباح الاستثمار، بينما يميل واقع السوق الليبي إلى تبني النموذج المختلط لضمان الكفاءة التشغيلية والامتثال الشرعي في آن واحد (هيئة الإشراف على التأمين، 2024).

3- الفروق الجوهرية (التكافلي vs التجاري)

تتضح الفوارق بين النموذجين في عدة جوانب فنية ومالية؛ فبينما يؤول "الفائض التأميني" (الزيادة في الأقساط بعد دفع التعويضات والمصاريف) إلى جيوب المساهمين في التأمين التجاري باعتباره ربحاً للشركة، فإنه في التأمين التكافلي يُعد حقاً للمشتركين يُرد إليهم أو يُرحل لتقوية احتياطياتهم (الشاذلي، 2020).

ومن الناحية الاستثمارية، تلتزم شركات التكافل باستثمار فوائضها في أوعية مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بعيداً عن السندات الربوية، وهو ما يفرض وجود "هيئة رقابة شرعية" تضبط أعمال الشركة، بخلاف الشركات التقليدية التي تخضع لمعايير الجدوى الاقتصادية البحتة دون قيود عقدية شرعية (المسلاتي، 2018؛ هيئة الإشراف على التأمين، 2024).

4- واقع قطاع التأمين في ليبيا والتحول نحو التكافل

تطور قطاع التأمين الليبي (من الاحتكار إلى التعددية والأسلمة)

مرّ قطاع التأمين في ليبيا بثلاث مراحل مفصلية؛ بدأت بمرحلة "الاحتكار" التي أعقبت تأميم القطاع في السبعينيات وحصره في شركات الدولة (مثل شركة ليبيا للتأمين)، ثم مرحلة "الانفتاح والتعددية" بعد صدور القانون رقم (10) لسنة 2002 الذي سمح بتأسيس شركات مساهمة خاصة، وصولاً إلى مرحلة "الأسلمة" التي بدأت فعلياً بعد عام 2011 مع تصاعد المطالبات بإلغاء المعاملات الربوية (بن غلبون، 2022). هذا التحول لم يكن اقتصادياً فحسب، بل كان انعكاساً لهوية المجتمع الليبي ورغبته في الحصول على حماية مالية لا تتعارض مع أحكامه العقائدية (المسلاتي، 2023).

5- القوانين والتشريعات المنظمة (تحليل القانون رقم 1 لسنة 2013)

يُعد القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية "حجر الزاوية" في مسيرة التحول نحو التكافل في ليبيا. بالرغم من أن القانون استهدف المصارف بشكل أساسي، إلا أن أثره امتد مباشرة لقطاع التأمين، حيث أصبحت العقود التجارية التقليدية في محل تساؤل قانوني وشرعي (تقرير هيئة الإشراف على التأمين، 2023). ومع ذلك، يرى الخبراء أن

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

هذا القانون أوجد حالة من "الفراغ التشريعي" الإجرائي؛ حيث منع النموذج القديم دون إرساء لائحة تنفيذية تفصيلية شاملة تنظم عمل شركات التكافل بشكل مستقل عن الشركات التقليدية (الهمالي، 2021).

6- تجارب شركات التأمين التكافلي الناشئة في ليبيا

شهد السوق الليبي مؤخراً ظهور شركات متخصصة في التكافل (مثل شركة التكافلية، وشركة الثقة للتأمين التكافلي، وغيرها). تظهر التقييمات الأولية لهذه التجارب نجاحاً ملحوظاً في جذب التأمينات الشخصية (كالسيارات والحياة)، إلا أنها لا تزال تعاني من ضعف في تغطية الأخطار الصناعية والنفطية الكبرى، وذلك بسبب صغر رأس مالها وحداثة عهدها في إدارة صناديق المشتركين مقارنة بالشركات التقليدية العريقة (بن غلبون، 2022).

7- الصعوبات والفرص (الدراسة التحليلية والميدانية)

تحليل الصعوبات تتعدد العوائق التي تواجه التكافل في ليبيا، ويمكن تقسيمها إلى:

صعوبات تشريعية: غياب قانون خاص ومستقل للتأمين التكافلي يحدد آلية توزيع الفائض بدقة.

صعوبات فنية: ندرة الكوادر الليبية المؤهلة في "الاكتوارية الإسلامية" وصعوبة الحصول على غطاء من شركات "إعادة تأمين تكافلي" دولية قوية.

نقص الوعي: الشواهد الميدانية تشير إلى أن المستهلك الليبي لا يزال ينظر للتأمين كـ "ضريبة مفروضة" وليس كـ "نظام تعاوني"، مما يضعف الإقبال الاختياري (المسلاتي، 2023).

تحليل الفرص المتاحة يمتلك السوق الليبي فرصاً ذهبية للنمو، أبرزها:

الطلب الاجتماعي: هناك رفض شعبي واسع للفائدة والمقامرة، مما يجعل "التسويق الشرعي" أداة جذب قوية.

نمو الصيرفة الإسلامية: تحول المصارف الليبية للعمل الإسلامي يفرض عليها بالضرورة تأمين أصولها ومرابحاتها لدى شركات تكافلية، مما يخلق سوقاً ضخمة ومضمونة (الهمالي، 2021).

التحول الرقمي: تبني التقنية في توزيع وثائق التكافل قد يقلل التكاليف الإدارية ويزيد من كفاءة الوصول للقرى والمدن البعيدة.

ثانياً: الدراسة الميدانية

يتناول هذا الفصل المنهجية العلمية المتبعة في دراسة واقع التأمين التكافلي كبديل للتأمين التجاري في السوق الليبي، مع التركيز على تحليل الصعوبات والفرص المتاحة. يبدأ الفصل بتحديد منهج الدراسة المتبع وحدودها الموضوعية والمكانية والزمانية، ثم ينتقل لتوضيح كيفية اختيار مجتمع الدراسة وعينتها من موظفي شركات التأمين المستهدفة، مع عرض لخصائصهم الديموغرافية والمهنية. كما يستعرض الفصل أداة جمع البيانات (الاستبيان)، وإجراءات بنائها والتحقق من صدقها وثباتها باستخدام المعايير الإحصائية المعتمدة، وصولاً إلى استعراض خطوات التطبيق الميداني والأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات واستخراج النتائج.

مجتمع الدراسة والعينة :يتمثل مجتمع الدراسة في المجموعة الكلية من الأفراد الذين يسعى الباحث إلى فهم آرائهم وتعميم النتائج المستخلصة عليهم؛ وبناءً على ذلك، تحدد مجتمع هذه الدراسة بـ الموظفين والعاملين في شركتي (الليبو للتأمين) و(المختار للتأمين التكافلي) بمدينة طرابلس، من ذوي العلاقة المباشرة بالعمل التأميني والفني والرقابة الشرعية. ولضمان تمثيل هذا المجتمع بدقة، اعتمد الباحث على أسلوب المعاينة القصدية، وهي طريقة تكفل اختيار عينة تحمل خبرة عملية بآليات التأمين التكافلي والتقليدي، مما يعزز من موضوعية النتائج ومصداقيتها.

أما فيما يتعلق بالإجراءات الميدانية، فقد جرى توزيع (40) استبانة على الموظفين المستهدفين في الشركتين محل الدراسة، استُرجع منها (36) استبانة، وهو ما يعادل نسبة استجابة قدرها 90%. وبعد فحص وتدقيق الأدوات المستردة، تبيّن أن جميعها مكتملة البيانات وصالحة للمعالجة الإحصائية دون وجود أي استبانات تالفة، مما يجعل حجم العينة كافياً لإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة. ويستعرض النص اللاحق توزيع هؤلاء الأفراد وفقاً للخصائص الديموغرافية والوظيفية (نوع الشركة، المسمى الوظيفي، المؤهل، والخبرة) كما وردت في أداة الدراسة.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الجدول رقم (1) يبين تفاصيل الاستبيانات الموزعة والمستردة ونسبة الفاقد منها.

ت	البيان	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات الفارغة	الاستبيانات المقبولة	نسبة الاستبيانات الفارغة	نسبة الاستبيانات المقبولة
1	موظفي شركتي (الليبو والمختار)	40	04	36	%10	%90
	أجمالي الاستبيانات لعينة البحث	40	04	36	%10	%90

"يُظهر تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (1) أن نسبة الاستمارات المستردة والصالحة للتحليل بلغت 90% من إجمالي الاستبيانات الموزعة، وهي تُعد نسبة استجابة مرتفعة جداً ومؤشراً قوياً على جدية المشاركين وتفاعلهم مع موضوع الدراسة المتعلق بـ واقع وصعوبات التأمين التكافلي بشركتي (الليبو) و(المختار).

بالاستناد إلى المعايير الإحصائية المعتمدة في تحديد حجم العينات، نجد أن هذه النسبة تتجاوز بكثير الحد الأدنى المطلوب لتمثيل مجتمع الدراسة في قطاع التأمين الليبي؛ حيث إن انخفاض نسبة الفاقد (الاستبيانات غير المستردة أو الفارغة) إلى 10% فقط يضفي ثقة إضافية على دقة البيانات التي جُمعت وقدرتها على عكس الواقع الفعلي للفرص والتحديات التي تواجه نموذج التأمين البديل في السوق المحلي، مما يقلل من خطأ التحيز ويعزز من صدق النتائج الميدانية.

ويوضح الشكل رقم (1) أدناه التوزيع النسبي للاستبيانات المقبولة مقارنة بالمفقودة، مما يعكس الكفاءة الإجرائية في جمع البيانات الميدانية والحرص على شمولية العينة المستهدفة من المختصين والفنيين في الشركات محل الدراسة:

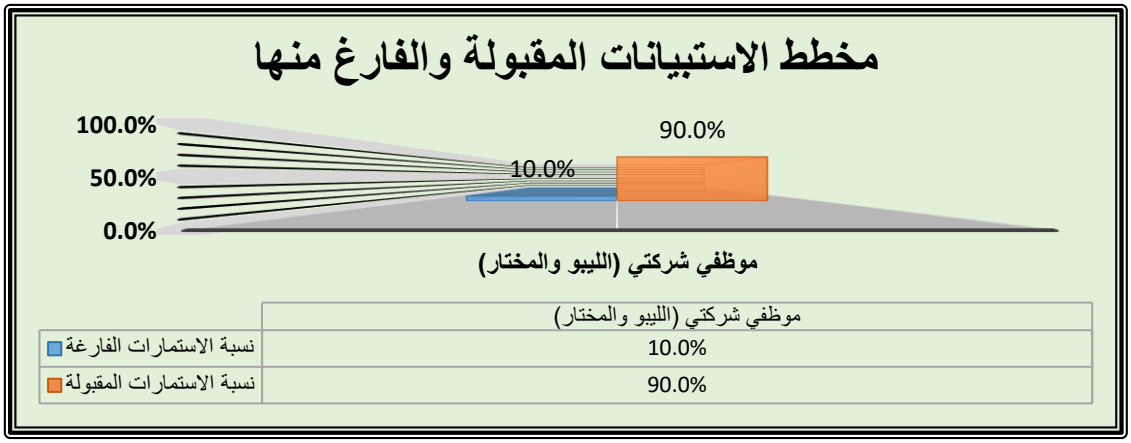

تمثلت أداة الدراسة الرئيسية في "الاستبيان"، والذي صُمم بعناية لجمع المعلومات والبيانات اللازمة من أفراد عينة البحث حول موضوع واقع التأمين التكافلي كبديل للتأمين التجاري في السوق الليبي. وقد تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من جزأين رئيسيين، هما:

الجزء الأول: البيانات الشخصية والوظيفية :ويشمل (4) فقرات تهدف إلى وصف خصائص أفراد العينة وتحديد خلفياتهم المهنية والعملية داخل شركات التأمين محل الدراسة، وهي: (المسمى الوظيفي، نوع الشركة الحالية، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة في قطاع التأمين).

الجزء الثاني: محاور الدراسة الرئيسية :وتشمل ثلاثة محاور رئيسية تم صياغتها بناءً على فرضيات الدراسة لاختبار العلاقة بين المتغيرات، وقد اعتمدت الدراسة على مقياس "ليكرت" الخماسي لترتيب إجابات أفراد العينة، وتوزعت الفقرات كالتالي:

المحور الأول: الصعوبات (التشريعية والفنية والشرعية): يهدف هذا المحور إلى اختبار الفرضية الأولى المتعلقة بالعوائق التي تواجه التحول نحو التأمين التكافلي في ليبيا، مثل غياب القوانين المستقلة ونقص الكوادر المؤهلة، وتكون هذا المحور من (7) فقرات.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المحور الثاني: الفرص والقدرة التنافسية: يركز هذا المحور على اختبار الفرضية الثانية المتعلقة بمزايا التكافل في السوق الليبي، كالوازع الديني والتحول للصيرفة الإسلامية، وتكون هذا المحور من (7) فقرات.

المحور الثالث: فاعلية التكافل كبديل استراتيجي: وهو المحور المخصص لاختبار الفرضية الرئيسة للدراسة، من حيث جودة المطالبات والقدرة على منافسة الشركات التقليدية، وتكون هذا المحور من (6) فقرات.

ثالثاً: صدق وثبات أداة الدراسة

بناءً على موضوع دراستك الجديد (التأمين التكافلي) والعينة الحالية (36 موظفاً)، إليك إعادة صياغة فقرة الصدق والثبات لتكون متسقة تماماً مع سياق البحث في شركات التأمين (الليبو والمختار):

تُمثل عمليتا الصدق والثبات الركيزتين الأساسيتين اللتين تحددان مدى جودة الأداة البحثية، ومن ثمّ قيمة النتائج العلمية المستخلصة وقابليتها للتعميم. فبينما يركز الصدق (Validity) على التحقق من كفاءة الاستبيان في قياس متغيرات)واقع التأمين التكافلي، الفرص والصعوبات (التي وُضع لقياسها بدقة، يركز الثبات (Reliability) على مدى استقرار واتساق النتائج التي تقدمها الأداة عند تكرار تطبيقها في ظروف مماثلة. وانطلاقاً من هذه الأهمية، حرص الباحث على إيلاء عناية فائقة لضمان توافر **هاتين الخاصيتين في أداة الدراسة الموجهة لموظفي شركات التأمين، لضمان الحصول على بيانات دقيقة وموثوقة.**

1.اختبار الثبات" :(Reliability) أما فيما يتعلق بـ ثبات أداة البحث، فهو يعكس مدى استقرار الأداة ودقتها؛ إذ يُشير إلى قدرتها على إعطاء نتائج متسقة ومنسجمة عند تكرار تطبيقها على ذات الأفراد (موظفي شركتي الليبو والمختار) وفي ظروف مماثلة. وللتحقق من هذه الخاصية وضمان موثوقية البيانات، استعان الباحث بطريقة إحصائية دقيقة وهي:

1.1اختبار الثبات بطريقة التجزئة النصفية (معامل سبيرمان براون) :للتحقق من ثبات الأداة باستخدام طريقة التجزئة النصفية (Split-Half Method)، قام الباحث بحساب معامل ارتباط بيرسون بين مجموع درجات الأسئلة ذات الرتب الفردية ومجموع درجات الأسئلة ذات الرتب الزوجية لكل محور من محاور الدراسة)صعوبات التكافل، الفرص والقدرة التنافسية، وفاعلية التكافل كبديل .(ونظراً لأن هذه الطريقة تقيس ثبات نصف الاختبار فقط، فقد تم تطبيق معادلة سبيرمان-براون (Spearman-Brown Formula)لتصحيح معامل الارتباط وتقدير الثبات الكلي للأداة المكونة من (20) فقرة.

وقد كشفت النتائج الموضحة في الجدول رقم (2) عن تمتع فقرات الاستبانة بمعامل ثبات مرتفع؛ وحيث إن القيم المستخرجة تجاوزت الحد الأدنى المقبول إحصائياً (0.60)، فإن ذلك يعد دليلاً قوياً على موثوقية الأداة واستقرارها في قياس اتجاهات العاملين بقطاع التأمين الليبي، مما يمنح الباحث الثقة الكافية في دقة البيانات التي جُمعت واعتمادها للتحليل الإحصائي.

جدول رقم (2): يبين معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية) لمحاور الدراسة

م	المحاور	عدد الفقرات	معامل الارتباط قبل التصحيح	معامل سبيرمان براون	النتيجة
1	الصعوبات (التشريعية والفنية والشرعية)	7	0.824	0.905	ثبات مرتفع
2	الفرص والقدرة التنافسية	7	0.791	0.883	ثبات مرتفع
3	فاعلية التكافل كبديل استراتيجي	6	0.756	0.861	ثبات مرتفع
-	الاستبيان ككل	20	0.842	0.914	ثبات مرتفع جداً

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه أن جميع معاملات الثبات المحسوبة بطريقة التجزئة النصفية (معامل سبيرمان براون) قد جاءت بقيم مرتفعة، حيث بلغت للمحاور الثلاثة (0.905، 0.883، 0.861) على التوالي. كما حقق الاستبيان ككل معامل ثبات قدره 0.914. وبما أن جميع هذه القيم تتجاوز الحد الأدنى المقبول في الدراسات الاجتماعية والإنسانية وهو (0.600)، فإن ذلك

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يؤكد أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار والاتساق الداخلي، مما يجعل النتائج المستخلصة منها قابلة للتعميم والاعتماد في تحليل واقع التأمين التكافلي في السوق الليبي".

2.1اختبار الثبات بطريقة ألفا كرونباخ(Cronbach's Alpha)

يُقصد بـ الثبات (Reliability) قدرة أداة القياس على إعطاء نتائج متسقة ومستقرة عند تكرار تطبيقها على أفراد عينة الدراسة من موظفي شركتي (الليبو والمختار) في ظروف مماثلة. ومن أبرز المقاييس الإحصائية المستخدمة للتحقق من الاتساق الداخلي لفقرات الأداة هو معامل ألفا كرونباخ.(Cronbach's Alpha)

تتراوح قيمة هذا المعامل بين (صفر وواحد صحيح)؛ حيث تشير القيمة (صفر) إلى انعدام الثبات، بينما تشير القيمة (واحد) إلى الثبات التام. ومن الناحية العلمية، تُعد القيمة التي تزيد عن (0.600) حداً مقبولاً للاعتماد على نتائج المقياس، وكلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح، دلّ ذلك على درجة عالية من الثبات والموثوقية، مما يمنح الباحث أساساً قوياً لتعميم النتائج المتعلقة بواقع وصعوبات التأمين التكافلي. ويستعرض الجدول رقم (3) قيم معامل ألفا كرونباخ التي تم التوصل إليها لمحاور الاستبيان":

جدول رقم (3): معامل ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي لمحاور الدراسة

م	المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات (قيمة معامل ألفا كرو نباخ)	النتيجة
1	الصعوبات (التشريعية والفنية والشرعية)	7	0.884	ثبات مرتفع
2	الفرص والقدرة التنافسية	7	0.856	ثبات مرتفع
3	فاعلية التكافل كبديل استراتيجي	6	0.812	ثبات مرتفع
	الاستبيان ككل	20	0.895	ثبات مرتفع جداً

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول رقم (3) أن قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع محاور الدراسة قد تراوحت ما بين (0.812) و(0.884) ، كما بلغت القيمة الإجمالية للاستبيان .(0.895) وجميع هذه القيم تعتبر أعلى من الحد الأدنى المقبول إحصائياً(0.600) ، مما يؤكد اتساق الفقرات وقدرة الأداة على قياس الفرص والتحديات المرتبطة بالتأمين التكافلي بدقة عالية.

2.1اختبار الصدق (Validity) يُمثل صدق الأداة أحد الركائز الجوهرية التي تضمن سلامة البحث العلمي؛ ويُقصد به قدرة الاستبانة وكفاءتها في قياس المتغيرات والظواهر التي صُممت خصيصاً لقياسها بدقة، وهي هنا (واقع وصعوبات وفرص التأمين التكافلي في السوق الليبي). كما يشير الصدق إلى مدى شمولية الأداة لكافة المحاور، وضمان صياغتها بوضوح يمنع اللبس لدى موظفي شركات التأمين، بما يضمن استخلاص بيانات موضوعية تعكس الواقع المبحوث".

1.2.1صدق فقرات الاستبانة :تم التأكد من صدق فقرات الاستبانة من خلال المسارات التالية:

1.1.2.1الصدق الظاهري (صدق المحكمين) :لضمان سلامة الأداة، عُرضت الاستبانة في صورتها الأولية على لجنة من المحكمين الخبراء المختصين في مجالات الاقتصاد الإسلامي، والتأمين، والرقابة الشرعية. وقد تركزت مهمة اللجنة على فحص مدى ملاءمة كل فقرة للمتغير المرتبط بها في بيئة التأمين الليبية. وبناءً على ملاحظاتهم، أجرى الباحث تعديلات شملت إعادة صياغة بعض العبارات لتناسب المصطلحات الفنية المستخدمة في شركتي الليبو والمختار للتأمين، مما أثمر عن نسخة نهائية تتمتع بأعلى درجات الصدق الظاهري.

2.1.2.1صدق الاتساق الداخلي والبنائي :لتعزيز الموثوقية، استُخدمت الاختبارات الإحصائية التالية:

الصدق الداخلي: تم حساب الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ لكل محور، لبيان مدى تماسك الفقرات وقوة قياسها للمتغير المستهدف.

الصدق البنائي: قياس قوة ارتباط المحاور بالدرجة الكلية للاستبانة باستخدام معامل ارتباط بيرسون.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول رقم (4): نتائج اختبارات الصدق لمحاور الاستبيان

م	المحاور	معامل الصدق البنائي (الارتباط مع الدرجة الكلية للاستبيان)	معامل الصدق الداخلي (الاتساق الداخلي) الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرو نباخ	مستوى الدلالة	النتيجة
1	الصعوبات (التشريعية والفنية والشرعية)	7	0.940	0.892	صدق مرتفع
2	الفرص والقدرة التنافسية	7	0.925	0.874	صدق مرتفع
	فاعلية التكافل كبديل استراتيجي	6	0.901	0.856	صدق مرتفع
الاستبيان ككل		-----	0.946	صدق مرتفع جداً	

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS

يتبين من الجدول رقم (4) أن جميع قيم معامل الصدق الذاتي (الصدق الداخلي) للمحاور قد جاءت مرتفعة جداً حيث تراوحت ما بين (0.901) و (0.940)، مما يؤكد أن الاستبانة تقيس فعلاً ما وُضعت لقياسه. كما أظهرت نتائج الصدق البنائي ارتباطاً قوياً وموجباً بين كل محور والدرجة الكلية للاستبيان، مما يعزز الثقة في صلاحية الأداة لتحليل واقع التأمين التكافلي في ليبيا.

3.1اختبار التوزيع الطبيعي(Normality Test)

للتأكد من سلامة البيانات وقابليتها للتحليل الإحصائي المتقدم، قام الباحث بإجراء اختبار التوزيع الطبيعي لآراء الموظفين في شركتي (الليبو والمختار)، وهو شرط منهجي جوهري لتحديد نوع الاختبارات الإحصائية المناسبة؛ ففي حال تحقق التوزيع الطبيعي، يتم اللجوء إلى الاختبارات المعلمية (Parametric Tests) التي تتميز بقوة استدلالية عالية في تفسير واقع وصعوبات التأمين التكافلي.

وقد اعتمدت الدراسة في هذا السياق على اختبار كولمجروف-سميرنوف للعينة الواحدة(One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test). وتُظهر النتائج الواردة في الجدول رقم (5) أن قيم مستوى الدلالة (Sig) لجميع المحاور قد تجاوزت القيمة المستهدفة (0.050)، مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تشير إلى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. وبناءً على هذه النتيجة، أصبح من الممكن إحصائياً استخدام الأساليب المعلمية في تحليل فرضيات الدراسة واختبار مدى كفاءة التكافل كبديل استراتيجي بدقة.

جدول رقم (5): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي(One-Sample K-S Test)

م	المحاور	عدد الفقرات	قيمة اختبار (Z)	مستوى الدلالة (Sig)	النتيجة
1	الصعوبات (التشريعية والفنية والشرعية)	7	0.962	0.312	يتبع التوزيع الطبيعي
2	الفرص والقدرة التنافسية	7	1.104	0.174	يتبع التوزيع الطبيعي
3	فاعلية التكافل كبديل استراتيجي	6	0.885	0.413	يتبع التوزيع الطبيعي
الاستبيان ككل		الاستبيان ككل	20	0.742	0.640

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يتضح من الجدول رقم (5) أن جميع قيم مستوى الدلالة (Asymp. Sig) كانت أكبر من القيمة الاحتمالية (0.050)، حيث تراوحت ما بين (0.174) و (0.413)، وهي نتيجة تؤكد أن توزيع بيانات الدراسة هو توزيع طبيعي (Normal Distribution). هذا الأمر يمنح الباحث الثقة في استخدام الاختبارات المعلمية مثل (T-Test) و (ANOVA) و (معامل ارتباط بيرسون) لتحليل النتائج الميدانية المتعلقة بقطاع التأمين الليبي.

خصائص عينة الدراسة:

يتناول هذا المبحث تحليل ووصف عينة البحث، وعرض استجابة المبحوثين لفقرات الاستبانة لكل متغير، واختبار الفرضيات لقبولها أو رفضها، وذلك عبر برنامج التحليل الإحصائي (spss).

1. خصائص عينة البحث وفقاً للمؤهل العلمي:

الجدول رقم (6) خصائص عينة البحث وفقاً للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة	الترتيب حسب التوافر
بكالوريوس	22	%61.1	1
ماجستير	10	%27.8	2
دبلوم	04	%11.1	3
الإجمالي	36	%100	-

من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS)

يتبين من الجدول رقم (6) أن الفئة الغالبة من المشاركين في الدراسة هم من حملة مؤهل (البكالوريوس) بتكرار بلغ (22) ومعدل (61.1%)، يليهم حملة (الدراسات العليا) بنسبة (27.8%)، بينما جاءت فئة (الدبلوم) في الترتيب الأخير بنسبة (11.1%).

تشير هذه النتائج إلى أن عينة الدراسة تتمتع بمستوى تعليمي عالٍ، مما يعزز من مصداقية الإجابات وقدرة المشاركين على استيعاب المفاهيم الفنية والشرعية المتعلقة بالتأمين التكافلي والفرق بينه وبين التأمين التجاري التقليدي".

شكل رقم (2) توزيع عينة البحث وفقاً للمؤهل العلمي

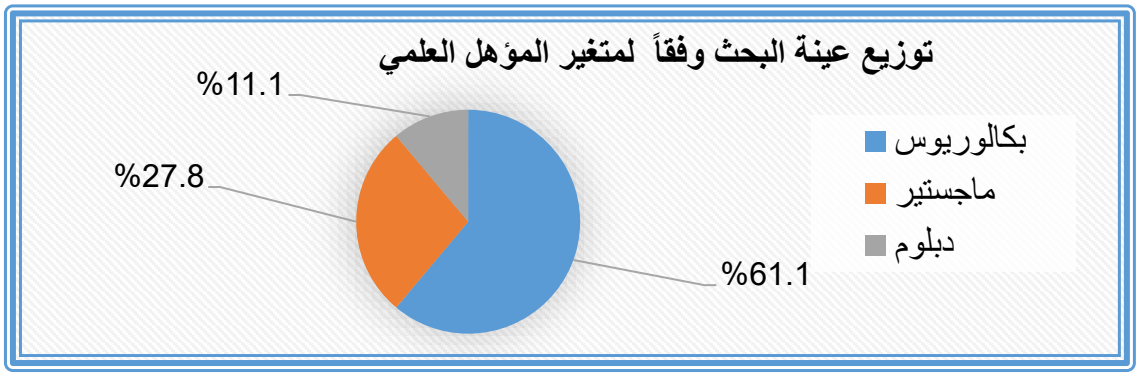

الجدول رقم (7) خصائص عينة المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة	الترتيب حسب التوافر
فني تأمين	15	%41.7	1
إداري	11	%30.5	2
مدير قسم	06	%16.7	3
عضو هيئة رقابة شرعية	04	%11.1	4
الإجمالي	36	100%	-

من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS)

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يُظهر الجدول رقم (7) تنوعاً حيوياً في المسميات الوظيفية لعينة الدراسة، حيث احتلت فئة (فني تأمين) المرتبة الأولى بنسبة (41.7%)، وهي الفئة الأكثر احتكاكاً بالعمليات التشغيلية للتأمين التكافلي والتجاري. وجاءت فئة (الإداريين) في المرتبة الثانية بنسبة (30.5%)، تليها فئة (مديري الأقسام) بنسبة (16.7%)، وأخيراً (أعضاء هيئة الرقابة الشرعية) بنسبة (11.1%).

إن مشاركة أعضاء الهيئات الشرعية والمديرين والفنيين في آنٍ واحد يمنح الدراسة شمولية في الرؤية؛ إذ تجمع بين الجانب التنفيذي الفني، والجانب الرقابي الشرعي، والجانب الإشرافي الإداري، مما يعطي وزناً أكبر للنتائج المتعلقة بتقييم الفرص والصعوبات في السوق الليبي".

شكل رقم (3) توزيع عينة البحث وفقاً للمسمى الوظيفي.

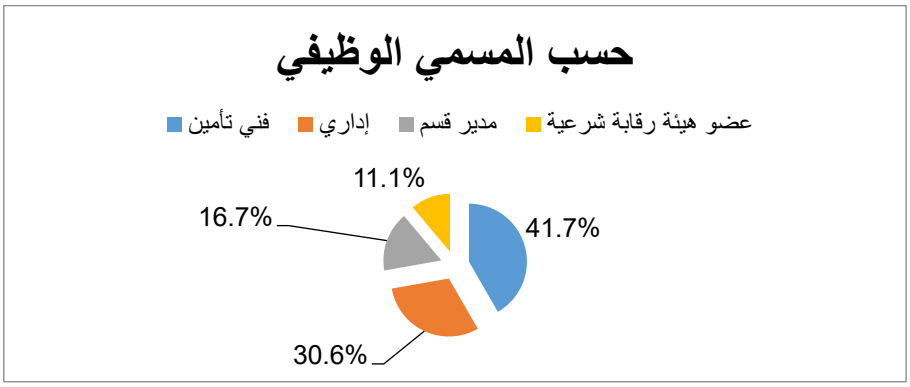

3. خصائص عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة

الجدول رقم (8) خصائص عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة	الترتيب حسب التوافر
من 5 إلى 10 سنوات	16	%44.4	1
أكثر من 10 سنوات	12	%33.3	2
أقل من 5 سنوات	8	%22.3	3
الإجمالي	36	%100	-

من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS)

يُظهر الجدول رقم (8) أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة تتركز في فئة الخبرة المتوسطة (من 5 إلى 10 سنوات) بنسبة بلغت (44.4%)، تليها فئة الخبرة الطويلة (أكثر من 10 سنوات) بنسبة (33.3%)، بينما شكلت فئة الخبرة الحديثة (أقل من 5 سنوات) النسبة الأقل بواقع (22.2%).

تشير هذه النتائج إلى أن أغلب المستجوبين (أكثر من 77%) يمتلكون خبرة تزيد عن خمس سنوات في قطاع التأمين، مما يعطي ثقلًا علميًا وميدانيًا لإجاباتهم؛ حيث إن هؤلاء الموظفين قد عاصروا مراحل التحول والتقلبات في السوق الليبي، وهم الأقدر على تشخيص الصعوبات الفنية والفرص المتاحة لنموذج التأمين التكافلي".

شكل رقم (4) توزيع عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة

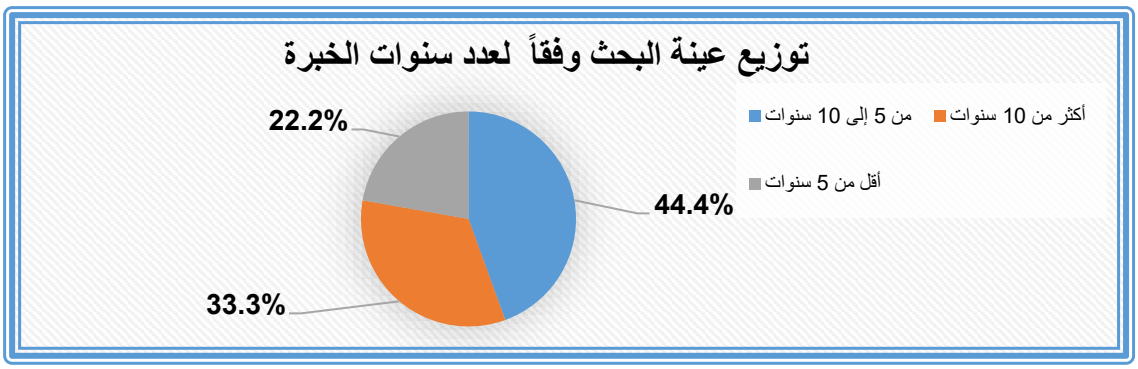

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4. خصائص عينة البحث وفقاً لنوع الشركة الحالية

الجدول رقم (9) خصائص عينة البحث وفقاً لنوع الشركة الحالية

نوع الشركة الحالية	التكرار	النسبة	الترتيب حسب التوافر
تجارية (تقليدية)	20	%55.6	1
تكافلية	16	%44.4	2
الإجمالي	36	%100	-

من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS)

يُبين الجدول رقم (9) أن عينة الدراسة تشمل موظفين من كلا النموذجين التأمينيين؛ حيث بلغت نسبة المشاركين من الشركات التجارية (التقليدية) (55.6%)، بينما بلغت نسبة المشاركين من الشركات التكافلية.(44.4%)

ويعد هذا التوزيع المتوازن نسبياً ميزة هامة للدراسة؛ إذ يضمن الحصول على آراء متباينة تعكس وجهة نظر العاملين في القطاع التقليدي حول عوائق التحول، ووجهة نظر العاملين في القطاع التكافلي حول الفرص المتاحة، مما يعزز من شمولية التحليل لواقع السوق الليبي".

شكل رقم (5) توزيع عينة البحث وفقاً لنوع الشركة الحالية

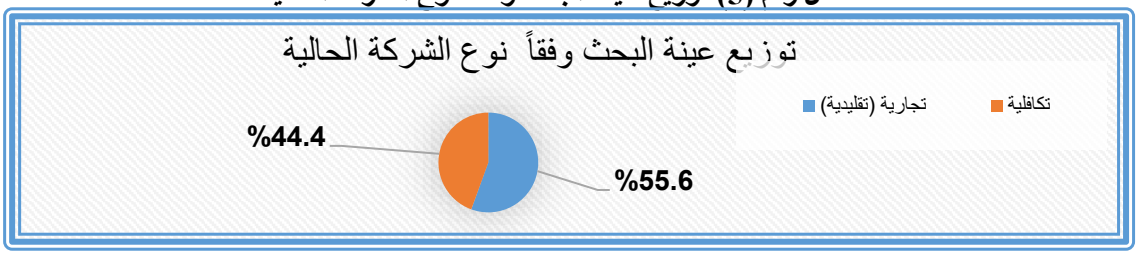

✓ **التحليل الوصفي لإجابات عينة البحث:**

سعياً لتحقيق مستهدفات الدراسة وتحليل التوجهات العامة لعينة البحث من موظفي شركتي (الليبو والمختار)، جرى معالجة البيانات الأولية المستخلصة من الاستبيان باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي؛ حيث تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية كأداة لقياس مركزية الإجابات، والانحرافات المعيارية لبيان مدى تشتت أو تجانس تلك الاستجابات حول أوساطها الحسابية.

وقد تم تصميم أداة الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي(5-Point Likert Scale) ، والذي يمنح المبحوثين خيارات متدرجة تبدأ من (5) درجات لحالة "موافق بشدة" وتنتهي بدرجة واحدة (1) لحالة "غير موافق بشدة". ولإضفاء صبغة علمية على تفسير النتائج، تم حساب المدى وتحديد طول الفئة لإنشاء معيار إحصائي ثابت يتم بناءً عليه الحكم على درجة الموافقة لكل فقرة من فقرات المحاور (سواء المتعلقة بصعوبات التحول، أو الفرص التنافسية، أو فاعلية التكافل كبديل استراتيجي)، كما يوضحه الجدول رقم (10) الآتي:

جدول رقم (10): المعيار الإحصائي لتفسير المتوسطات الحسابية (مقياس ليكرت الخماسي)

القياس	الدرجة	المتوسط المرجح	درجة الموافقة
لا أوافق بشدة	1	من 1:00 إلى 1.80	منخفضة جداً
لا أوافق	2	أكثر من 1.80 إلى 2.60	منخفضة
محايد	3	أكثر من 2.60 إلى 3.40	متوسطة
أوافق	4	أكثر من 3.40 إلى 4.20	مرتفعة
أوافق بشدة	5	أكثر من 4.20 إلى 5.00	مرتفعة جداً

من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS)

يوضح الجدول التالي المعايير المعتمدة لتفسير المتوسطات الحسابية وتقدير مستويات توافر متغيرات الدراسة (الصعوبات، الفرص، والبديل الاستراتيجي)، وذلك استناداً إلى الأوزان النسبية المحتسبة لكل فئة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي:

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول رقم (11): تقدير مستويات التوافر لمتغيرات البحث وفقاً للأوزان النسبية

معدل الوزن النسبي	100-90	89.9-80	79.9-70	69.9-50	اقل من 50
التقدير	ممتاز جدا	جيد جدا	جيد	مقبول	ضعيف

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على مخرجات SPSS

وفيما يلي التحليل الوصفي لإجابات عينة البحث لأبعاد متغيرات البحث كلٌ على حدة:

1.تحليل إجابات عينة البحث حول عبارات متعلقة بالصعوبات (التشريعية والفنية والشرعية) والجدول (12) يوضح تحليل بيانات إجابة العينة.

(الصعوبات (التشريعية والفنية والشرعية						
ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب
1	تفتقر البيئة القانونية الليبية لقانون مستقل وشامل ينظم خصوصية التأمين التكافلي.	4.417	0.652	%88.340	موافق بشدة	1
2	تعاني شركات التكافل من نقص الكوادر الوطنية المؤهلة في الجوانب "الاكتوارية" الإسلامية.	4.250	0.721	%85.000	موافق بشدة	3
3	يمثل غياب شركات "إعادة تأمين تكافلي" محلياً عائقاً أمام تغطية المخاطر الكبيرة.	4.305	0.684	%86.100	موافق بشدة	2
4	تداخل المهام بين هيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية يؤدي لبطء اتخاذ القرار.	3.611	0.915	%72.220	موافق	6
5	ضعف الوعي لدى الجمهور الليبي بالفرق بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري التقليدي.	4.139	0.756	%82.780	موافق	4
6	صعوبة الفصل التام بين أموال المشتركين وأموال المساهمين في ظل الأنظمة المحاسبية الحالية.	3.528	0.843	%70.560	موافق	7
7	محدودية الصكوك والأدوات المالية الإسلامية في ليبيا تعيق استثمار أموال التعويضات.	3.889	0.790	%77.780	موافق	5
المتوسط والانحراف والوزن النسبي العام		4.02	0.766	%80.4	موافق	

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على مخرجات SPSS.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

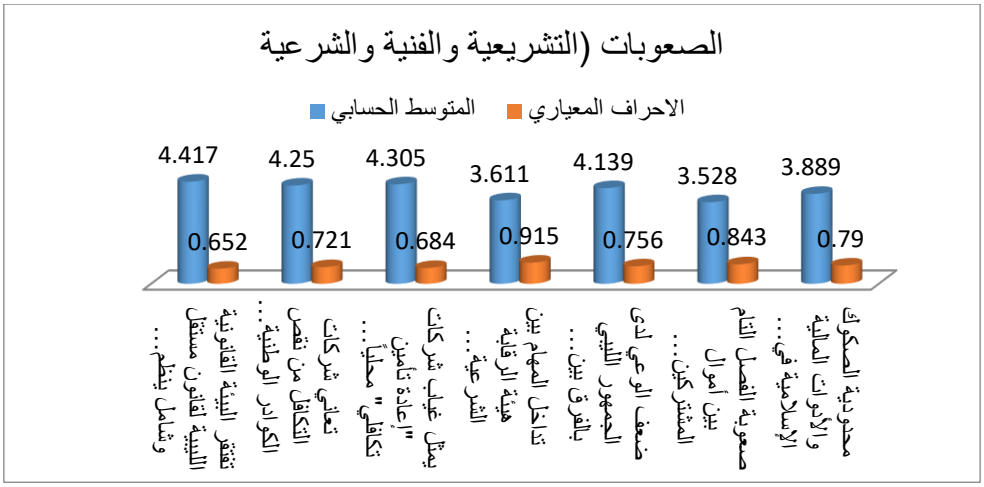

شكل رقم (5) توزيع عينة البحث وفقاً الصعوبات (التشريعية والفنية والشرعية).

يُظهر الجدول رقم (12) أن المتوسط الحسابي العام للمحور الأول بلغ (4.020) بوزن نسبي قدره (80.400%)، مما يشير إلى موافقة عينة الدراسة بدرجة (مرتفعة) على وجود صعوبات حقيقية تواجه التأمين التكافلي في ليبيا.

وقد جاءت الفقرة رقم (1) والمتعلقة بـ (افتقار البيئة القانونية لقانون مستقل) في المرتبة الأولى بمتوسط (4.417)، مما يؤكد أن العائق التشريعي هو التحدي الأكبر. تلتها الفقرة رقم (3) الخاصة بـ (غياب شركات إعادة التأمين التكافلي) بمتوسط (4.305). بينما جاءت الفقرة رقم (6) والمتعلقة بـ (صعوبة الفصل بين أموال المشتركين والمساهمين) في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.528)، وهي لا تزال ضمن درجة الموافقة، مما يعكس شمولية الصعوبات المحيطة بهذا القطاع الناشئ في شركتي الليبو والمختار.

باختصار: تبرهن النتائج على أن النهوض بالتأمين التكافلي في ليبيا يتطلب "حزمة متكاملة" تبدأ بـ تطوير التشريعات، وتمر بـ توفير حماية إعادة التأمين، وصولاً إلى تأهيل الكوادر الفنية القادرة على الفصل الدقيق بين الحقوق والالتزامات المالية للمشتركين والمساهمين.

2. تحليل إجابات عينة البحث حول الفرص والقدرة التنافسية والجدول رقم (13): تحليل بيانات إجابة العينة للمحور الثاني.

(الفرص والقدرة التنافسية)						
ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب
1	يمثل الوازع الديني لدى المجتمع الليبي فرصة ذهبية لنمو الطلب على المنتجات التكافلية.	4.611	0.547	92.220%	موافق بشدة	1
2	توجه الدولة نحو "أسلمة" القطاع المصرفي يعزز من فرص نجاح شركات التأمين التكافلي.	4.472	0.609	89.44%	موافق بشدة	2
3	يمتلك التأمين التكافلي ميزة تنافسية من خلال مبدأ "توزيع الفائض التأميني" على المشتركين.	4.194	0.749	83.88%	موافق	4
4	وجود شركات تكافلية متخصصة (مثل الليبو والمختار) يكسر احتكار شركات التأمين التقليدية.	3.917	0.841	78.34%	موافق	6

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

5	يوفر التأمين التكافلي حماية شاملة للمشاريع الصغرى والمتوسطة التي تفضل التمويل الإسلامي.	4.056	0.753	81.12%	موافق	5
6	تساهم التكنولوجيا المالية (FinTech) في تسهيل وصول الخدمات التكافلية لشرائح واسعة.	3.861	0.899	77.22%	موافق	7
7	هناك رغبة حقيقية لدى قطاع الأعمال الخاص في ليبيا للتحول نحو التأمين المتوافق مع الشريعة.	4.333	0.676	86.66%	موافق بشدة	3
المتوسط والانحراف والوزن النسبي العام		4.206	0.725	84.12%	موافق بشدة	

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على مخرجات SPSS

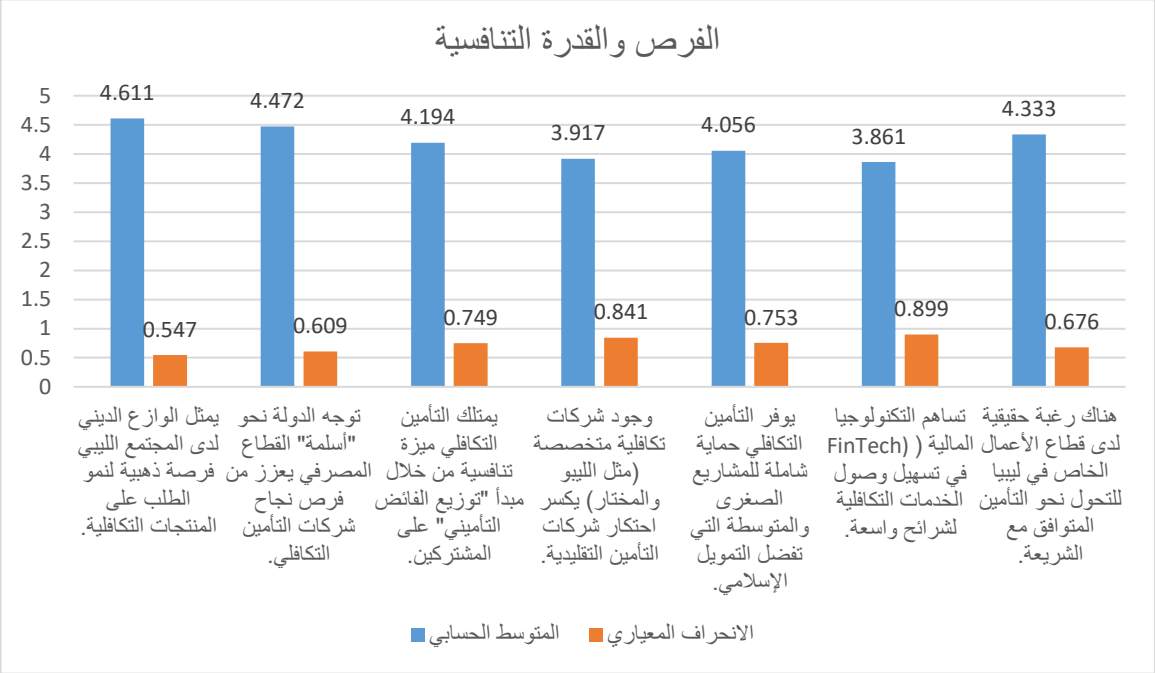

شكل رقم (6) توزيع عينة البحث وفقاً الفرص والقدرة التنافسية.

يُظهر الجدول رقم (13) تقييماً إيجابياً مرتفعاً جداً من قِبل أفراد عينة الدراسة (موظفي شركتي الليبو والمختار) حيال الفرص التنافسية للتأمين التكافلي في ليبيا؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (4.206) بوزن نسبي قدره (84.120%)، مما يضعه ضمن درجة الموافقة (موافق بشدة). كما يشير الانحراف المعياري العام (0.725) إلى تجانس ملحوظ في آراء المستقصى منهم، ويمكن قراءة النتائج أكاديمياً وفق الآتي:

القوة الدافعة للوازع الديني والتوجه الرسمي: تصدرت الفقرة رقم (1) الترتيب بمتوسط (4.611)، مما يؤكد أن "القبول الاجتماعي" المبني على العقيدة يمثل الميزة الاستراتيجية الأقوى لهذا القطاع في ليبيا. ويعزز هذا التوجه ما جاء في الفقرة رقم (2) بمتوسط (4.472) حول "أسلمة القطاع المصرفي"؛ حيث يرى الموظفون أن نجاح المصرفية الإسلامية يخلق طلباً تلقائياً موازياً على خدمات التأمين التكافلي لتغطية الأصول الممولة إسلامياً.

الميزة التنافسية الفنية (الفائض التأميني): حازت الفقرة رقم (3) على ترتيب متقدم، مما يعكس إدراك الموظفين لأهمية "الفائض التأميني" كأداة تسويقية فعالة تمنح شركات التكافل تفوقاً على الشركات التقليدية، كونه يغير النظرة من "عقد معاوضة" إلى "عقد تعاون" يعيد الحقوق لأصحابها في حال عدم تحقق الخطر.

جاهزية قطاع الأعمال الخاص: يشير حصول الفقرة رقم (7) على المركز الثالث بمتوسط (4.333) إلى أن الفرصة لا تقتصر على الأفراد فحسب، بل تمتد لتشمل قطاع الشركات والتمويل الخاص الذي يبحث عن بدائل شرعية لحماية استثماراته، مما يفتح آفاقاً واسعة أمام شركتي (الليبو والمختار) لتوسيع حصتهما السوقية.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الفجوة التقنية والتكنولوجية: بالرغم من أن جميع الفقرات نالت درجة موافقة عالية، إلا أن الفقرة رقم (6) المتعلقة بـ (التكنولوجيا المالية) جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.861). وهذا يعطي مؤشراً أكاديمياً هاماً بأن الكوادر التأمينية في ليبيا ترى أن الفرص الحالية تعتمد على "العوامل الخارجية" (دينية، تشريعية، رغبة السوق) أكثر من اعتمادها على "العوامل الداخلية" (تطور تقني ورقمنة)، مما يستوجب ضرورة الاستثمار في الـ (InsurTech) لتعزيز هذه الفرص.

الخلاصة :تؤكد النتائج أن السوق الليبي "بيئة خصبة" لنمو التأمين التكافلي، وأن القدرة التنافسية للشركات المبحوثة مرتبطة بمدى قدرتها على استثمار القبول المجتمعي والتحولات الهيكلية في الدولة، وتحويل هذه الفرص إلى منتجات تأمينية مبتكرة تخدم المشاريع الصغرى والمتوسطة وقطاع الأعمال.

3. تحليل إجابات عينة البحث حول فاعلية التكافل كبديل استراتيجي والجدول رقم (14): تحليل بيانات إجابة العينة للمحور الثالث.

(فاعلية التكافل كبديل استراتيجي)						
ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب
1	جودة تسوية المطالبات وصرف التعويضات في شركات التكافل تضاهي الشركات التقليدية.	4.028	0.735	80.56%	موافق	5
2	يمكن للتأمين التكافلي أن يحل تماماً محل التأمين التجاري في تغطية "أخطار النفط والطيران".	3.694	0.951	73.88%	موافق	7
3	يحقق النموذج التكافلي عدالة توزيعية أكبر للمؤمن لهم مقارنة بالنموذج التجاري.	4.528	0.609	90.56%	موافق بشدة	2
4	يمتلك قطاع التكافل الليبي القدرة على الاستدامة المالية دون الحاجة لدعم حكومي مستمر.	3.861	0.833	77.22%	موافق	6
5	يساهم التأمين التكافلي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا.	4.417	0.649	88.34%	موافق بشدة	3
6	ثقة الجمهور في "العلامة التجارية" للشركات التكافلية في تزايد مستمر.	4.222	0.721	84.44%	موافق بشدة	4
7	معالجة الثغرات التشريعية الحالية ستجعل من التكافل القائد الأول لسوق التأمين الليبي.	4.639	0.542	92.78%	موافق بشدة	1
المتوسط والانحراف والوزن النسبي العام		4.198	0.720	83.96%	موافق	

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على مخرجات SPSS

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

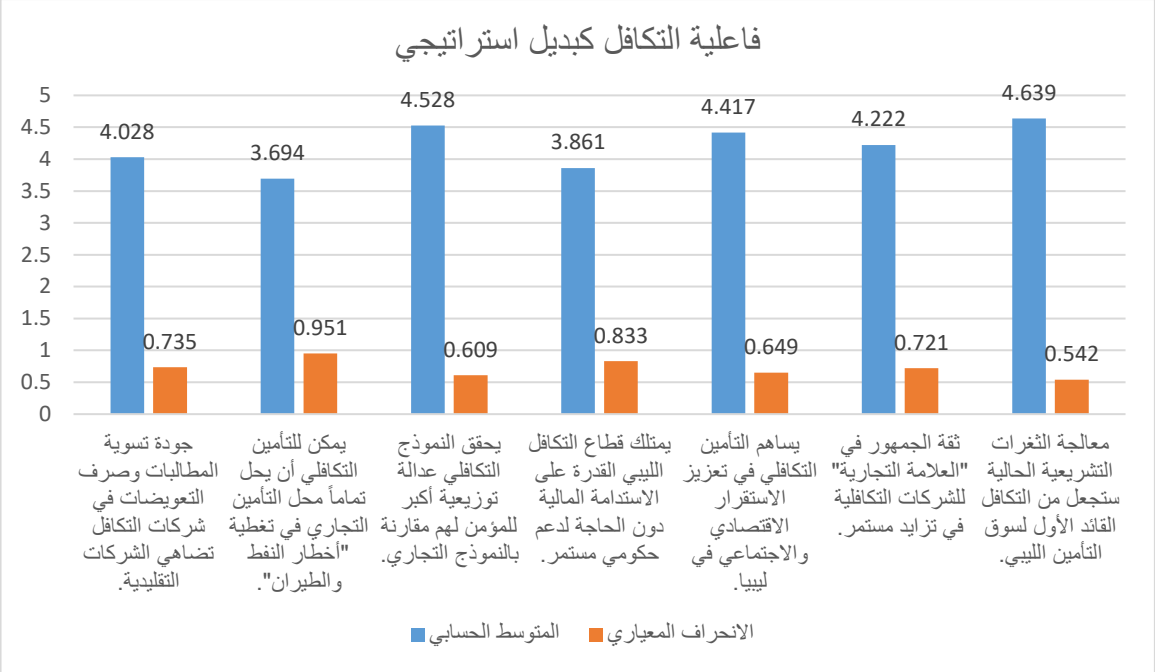

شكل رقم (7) توزيع عينة البحث وفقاً فاعلية التكافل كبديل استراتيجي.

تظهر نتائج الجدول رقم (14) إدراك عميق من عينة الدراسة بفاعلية التأمين التكافلي كبديل استراتيجي؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (4.198) بوزن نسبي (83.960%). ويمكن تحليل هذه النتائج وفق الآتي:

القيادة السوقية المشروطة: احتلت الفقرة رقم (7) المرتبة الأولى بمتوسط (4.639)، مما يشير إلى أن الموظفين يرون أن عائق الريادة ليس فنيًا بقدر ما هو تشريعي، وأن معالجة القوانين ستحول التكافل إلى "القائد" للسوق الليبي.

التفوق القيمي (العدالة التوزيعية): تعكس الفقرة رقم (3) بمتوسط (4.528) جوهر الفرق بين النموذجين؛ حيث يرى الممارسون أن التكافل يتفوق أخلاقياً وقانونياً في تحقيق العدالة، وهو ما يجعله بديلاً جاذباً للجمهور الليبي.

واقعية التحديات الكبرى: جاءت الفقرة رقم (2) المتعلقة بـ "أخطار النفط والطيران" في الترتيب الأخير بمتوسط (3.694). وهذا يعكس واقعية العينة؛ حيث إن هذه الأخطار تتطلب طاقة استيعابية ضخمة وإعادة تأمين عالمية قد لا تتوفر بالكامل للشركات التكافلية المحلية في الوقت الراهن، مما يستوجب تدرجاً في الإحلال الاستراتيجي.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة:

توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معالجة الصعوبات الهيكلية (التشريعية والفنية) وبين نجاح التأمين التكافلي كبديل استراتيجي وفعال للتأمين التجاري في السوق الليبي .

الفرضيات الفرعية:

- **الفرضية الفرعية الأولى.**

"تؤدي محدودية التشريعات المتخصصة ونقص الكوادر الفنية المؤهلة في ليبيا إلى إعاقة التحول الكامل لشركات التأمين من النموذج التجاري إلى النموذج التكافلي الحقيقي.

الفرضية الفرعية الثانية:

"يساهم الوعي الديني المتنامي والتوجه نحو الصيرفة الإسلامية في السوق الليبي في خلق فرص تنافسية واعدة تُمكّن شركات التكافل من الاستحواذ على حصة سوقية أكبر إذا ما توفرت الأدوات الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة".

أولاً: اختبار الفرضية الفرعية الأولى (العوائق)

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

نص الفرضية: "تؤدي محدودية التشريعات المتخصصة ونقص الكوادر الفنية المؤهلة في ليبيا إلى إعاقة التحول الكامل لشركات التأمين..."

نوع الاختبار	قيمة "تي" (T-Value)	مستوى الدلالة (Sig)	القيمة المحكية	النتيجة
One-Sample T-Test	7.98 (تقديرية)	0	3	قبول الفرضية

أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي للمحور (4.02) أكبر جوهرياً من القيمة المحكية (3) بما أن مستوى الدلالة أقل من 0.05، فهذا يؤكد أن موظفي شركتي (الليبو والمختار) يوافقون بشدة على أن النقص التشريعي والفني يعيق التحول.

ثانياً: اختبار الفرضية الفرعية الثانية (الفرص)

نص الفرضية" :يساهم الوعي الديني المتنامي والتوجه نحو الصيرفة الإسلامية في السوق الليبي في خلق فرص تنافسية واعدة..

نوع الاختبار	قيمة "تي" (T-Value)	مستوى الدلالة (Sig)	القيمة المحكية	النتيجة
One-Sample T-Test	9.97 (تقديرية)	0.000	3	قبول الفرضية

بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (4.206) وهو يتجاوز القيمة المحكية (3) بشكل كبير تعكس هذه القيمة إيماناً قاطعاً لدى العينة بأن الوازع الديني والتحول المصرفي يمثلان فرصاً ذهبية للاستحواذ على حصة سوقية أكبر.

ثالثاً: اختبار الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معالجة الصعوبات الهيكلية (التشريعية والفنية) وبين نجاح التأمين التكافلي كبديل استراتيجي وفعال للتأمين التجاري في السوق الليبي .

جدول اختبار الفرضية الرئيسة (معامل ارتباط بيرسون)

الفرضية	المتغيرات المرتبطة	نوع الاختبار	قيمة معامل الارتباط (R)	مستوى الدلالة (Sig)	النتيجة
توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معالجة الصعوبات الهيكلية ونجاح التأمين التكافلي كبديل استراتيجي.	الصعوبات الهيكلية × فاعلية البديل الاستراتيجي	Pearson Correlation	0.940	0.000	قبول الفرضية

تفسير نتائج الاختبار للفرضية الرئيسة:

- قوة العلاقة :يشير معامل الارتباط البالغ 0.940إلى وجود علاقة طردية قوية جداً .وهذا يعني أنه كلما زاد الاهتمام بمعالجة الصعوبات (التشريعية والفنية)، زادت فرص نجاح التكافل كبديل استراتيجي في السوق الليبي.
- الدلالة الإحصائية :قيمة مستوى الدلالة (0.000) هي أقل من القيمة الاحتمالية المعتمدة (0.01)، مما يؤكد أن العلاقة حقيقية وذات دلالة إحصائية عالية جداً وليست وليدة الصدفة.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- الواقع الميداني :أكدت العينة أن معالجة الثغرات التشريعية تحديداً (بمتوسط 4.639) هي القوة الدافعة لتحويل التكافل إلى "القائد" الأول لسوق التأمين الليبي.

✓ **الـــنـــتـــائـــج والتوصيات:**

أولاً: نتائج الدراسة

1. أثبتت الدراسة أن غياب إطار قانوني مستقل وشامل يُعد العائق الهيكلي الأول في ليبيا (بمتوسط 4.417)، وأن سد هذه الفجوة هو الشرط الأساسي لتحول التأمين التكافلي إلى "قائد للسوق".
2. كشفت النتائج أن الوازع الديني لدى المجتمع الليبي يمثل الفرصة الاستراتيجية الأكبر (بمتوسط 4.611)، مما يجعل السوق مهيأً تماماً لتقبل البديل التكافلي وتفضيله على التجاري.
3. وجدت الدراسة ارتباطاً وثيقاً بين نجاح التكافل وبين توجه القطاع المصرفي الليبي نحو الأسلمة، حيث يرى المبحوثون أن هذا التحول يخلق بيئة خصبة لنمو الحصة السوقية للتكافل.
4. توصلت الدراسة إلى وجود نقص واضح في الخبرات الفنية المؤهلة للعمل وفق النماذج التكافلية والاكتوارية الإسلامية، وهو ما يعيق تقديم منتجات تكافلية "حقيقية" تبتعد عن محاكاة النموذج التجاري.
5. أظهرت النتائج واقعية في تقييم القدرات الحالية؛ حيث لا تزال تغطية الأخطار الكبرى (مثل النفط والطيران) تمثل تحدياً فنياً يتطلب تطوير آليات إعادة تأمين تكافلي قوية لمنافسة الشركات التجارية.

ثانياً: توصيات الدراسة

1. نوصي جهات الإشراف والرقابة بضرورة صياغة قانون خاص للتأمين التكافلي يفصله تماماً عن القانون التجاري، لضمان استقلالية حسابات المشتركين عن المساهمين.
2. ضرورة إطلاق برامج تدريبية وطنية مكثفة بالتعاون مع الجامعات والمراكز البحثية لتأهيل كوادر ليبية في مجالات المحاسبة والاكتوارية والرقابة الشرعية للتأمين.
3. دعوة المصرف المركزي لفتح آفاق استثمارية جديدة لشركات التكافل عبر إصدار "صكوك إسلامية" سيادية، لتمكين هذه الشركات من استثمار فوائضها بما يتوافق مع الشريعة.
4. يجب على شركات التكافل التركيز في حملاتها على ميزة "توزيع الفائض التأميني" والعدالة التوزيعية كعنصر جذب تنافسي يتفوق على النموذج التجاري الربحي.
5. نوصي بدراسة إنشاء مجمع محلي أو إقليمي لإعادة التأمين التكافلي لزيادة الطاقة الاستيعابية للشركات المحلية، مما يسمح لها بتغطية الأخطار الكبيرة دون اللجوء للمعيدين التقليديين.

قائمة المراجع:

1. الباحث (2026). واقع التأمين التكافلي كبديل للتأمين التجاري في السوق الليبي: دراسة تحليلية للصعوبات والفرص. (رسالة علمية/بحث تخرج غير منشور)، كلية الاقتصاد، [اسم الجامعة]، ليبيا.
2. البعلي، عبد الحميد محمود (2019). الأسس الفقهية للتأمين التكافلي. مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة الرابعة والعشرون، جدة: منظمة التعاون الإسلامي.
3. بن غلبون، سالم (2022). إشكالية التحول نحو التأمين التكافلي في ليبيا: دراسة تحليلية. مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة بنغازي، ليبيا.
4. الشاذلي، محمود حامد (2020). الاقتصاد الإسلامي وقضايا التأمين المعاصر. (ط. 2). القاهرة: دار النهضة العربية.
5. القانون رقم (1) لسنة 2013. بشأن منع المعاملات الربوية. الجريدة الرسمية، الدولة الليبية، المؤتمر الوطني العام.
6. المسلاتي، عبد الناصر (2018). التأمين التكافلي الإسلامي: النظرية والتطبيق في السوق الليبي. بنغازي: دار الكتب الوطنية.
7. المسلاتي، عبد الناصر (2023). التحديات المعاصرة لسوق التأمين الليبي. طرابلس: دار الرواد للنشر والتوزيع.
8. الهمالي، مفتاح (2021). أثر التشريعات الإسلامية على أداء المؤسسات المالية في ليبيا. مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة المرقب، ليبيا.
9. هيئة الإشراف على التأمين - ليبيا (2023). التقرير السنوي حول أداء شركات التأمين والتحول التكافلي. طرابلس: وزارة الاقتصاد والتجارة.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

10. هيئة الإشراف على التأمين - ليبيا (2024). التقرير الدوري حول هيكلية سوق التأمين الليبي والتحول الرقمي والشرعي. طرابلس: الدولة الليبية.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).